

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

خلاصة البحث السابق

تم استعراض التقريب الرابع التي طرحته الشهيد الصدر (قده) لإمكانية التمسك بأصلية الإطلاق، والتي كان الهدف منها سد الفراغ الناشئ عن عدم جريان الإطلاق في الهيئة. وقد ترکز البحث على «التقريب الرابع»، ومفاده أنه في مقام الإثبات، تُعدُّ الغيرية عنواناً وجوبياً يفتقر إلى قيد، بينما تكون النفسية عنواناً عديماً لا يحتاج إلى قيد؛ وعليه، فإنَّ سكوت الخطاب عن «قيد للغير» يثبت النفسية بمقتضى إطلاق الهيئة. وتعود جذور هذا التقريب إلى حواشى "الكافية" (القوچاني والمشكيني) وتقريرات الميرزا جواد التبريزى، وهو يرتكز على الفصل المنهجي بين مقامي الثبوت والإثبات: فثبوتاً، يُعدُّ كلا العنوانين خصوصيةً وجوبيةً زائدةً على طبيعة الوجوب؛ وأما إثباتاً، فتُحرَّز النفسية بـ«نفي القيد». وقد أورد الشهيد الصدر على هذا التقريب ثلاثة نقود رئيسة. الإشكال في الصغرى: إنَّ حقيقة النفسية هي الأخرى وجوبية (لكونها ناشئة من الملاك القائم في نفس الفعل)، وذلك في مقابل الغيرية (الناشئة من الملاك في الغير)؛ وعليه، فإنَّ جعل النفسية قيداً عديماً لا يتم.

الإشكال في الكبرى: إنَّ مقدمات الحكمة لا تقتضي ترجيح «القيد العدمي» على «الوجودي»؛ فالإطلاق لا يفيد إلا نفي لاحظ القيد، لا إثبات «القيد العدمي». التحليل الصحيح لوظيفة الإطلاق (في اسم الجنس): هو إثبات الحكم على جامع الطبيعة، لا اختيار الخصوصية العدمية. وعليه، فإنَّ مجرد «عدم ذكر القيد» لا ينهض بإثبات النفسية، ولا يكفي التمسك بإطلاق الهيئة. وقد تم تبيين المسلك البديل بالاستناد إلى مبني المحقق النائيني، وهو التمسك بإطلاق المادة في مثل قوله تعالى: «أَفَيْمُوا الصَّلَاةَ» وتركيب الظهورات في الدليلين. ففي فرض جريان مقدمات الحكمة في المادة، يكون الأصل هو «عدم شرطية الوضوء»؛ فإذا قامت قرينة معتبرة (كدليل الشرطية)، يُقيَّدُ الإطلاق وتثبت الغيرية. وقد وضع الشهيد الصدر لجريان هذا المسلك أربعة شروط: 1- العلم بالوجوب النفسي لذى المقدمة. 2- كون التوقف شرعاً لا تكوينياً. 3- عدم اتصال دليل المقدمة بدليل ذى المقدمة. 4- كون دليل ذى المقدمة لفظياً مطلقاً تجري فيه مقدمات الحكمة. والمحصل النهائي هو أنَّ مسلك اطلاق المادة، بهذه الشروط، مصونٌ من إشكالات إطلاق الهيئة ومسلكٌ معتبر. وسيأتي الكلام في بقية التقريرات لاحقاً.

إطلاق المادة في الأمر بـ"صلٍّ" وأصلية عدم اشتراط الصلاة

ينعقد البحث في ما إذا كان يمكن استفادة كون التكليف نفسياً من إطلاق الهيئة أو من إطلاق المادة. فإنَّ المحقق الأخوند الخراساني (قدس سره) يصرّح في "الكافية" بأنَّ إطلاق صيغة الأمر يقتضي بنفسه كون التكليف نفسياً. وهو البيان عينه الذي سار عليه المحقق العراقي في "نهاية الأفكار"، حيث تبني المقالة ذاتها.^[1]

وإنتا، تبعاً للمحقق النائيني (قدس سره) – وكذلك على ضوء بيان المرحوم الوالد (رضوان الله تعالى عليه) – نرتضي هذا المسلك، وهو أن نتمسك، في مقام دوران الأمر بين نفسية الوضوء وغيريته، بنفس الأمر بـ«صلٍّ» من حيث إطلاق مادته، وهي «الصلاحة». وبيان ذلك: أنه لو كان وجوب الوضوء غيرياً، لكان الوضوء بمثابة قيدٍ وشرطٍ شرعي للصلوة؛ ولو لم يكن كذلك، لكانت الصلاة فاقدةً لمثل هذا الشرط. وعليه، فمتى ما قال المولى: «صلٍّ»، ينعقد الشك فيما إذا كانت هذه الصلاة مشروطةً بـ«قيدٍ كالوضوء» أم لا. وفي مثل هذا الفرض، وبعد إحراز مقام البيان وجريان مقدمات الحكمة، يكون الأصل هو «عدم الاشتراط»؛ إذ

يفيد إطلاق مادة الصلاة أن القيد الشرعي الزائد لم يؤخذ، وأن الوجوب قد تعلق بنفس حقيقة الصلاة.

وثمرة هذا الظهور بيّنة: فما لم يقم دليلاً معتبراً على شرطية الموضوع، يُحمل الأمر به على النفسية، أو على الأقل تلحظ نسبته إلى الصلاة على أنها نسبة غير شرطية. وأما في المقابل، فحيثما قامت قرينة لفظية أو مقامية على الشرطية (كأدلة شرطية الطهور)، فإن تلك القرينة هي التي تقيد الإطلاق، وتؤول نسبة الموضوع إلى الصلاة حينئذٍ إلى الغيرية. وينبغي التدقيق في أن مرادنا من «الأصل هو عدم الاشتراط» إنما هو الأصل اللغطي الناشئ من إطلاق المادة، لا الأصل العملي (الاستصحاب). وإنما تصل النوبة إلى الأصل العملي عند تعذر التمسك بالإطلاق فحسب (كان لا يكون ثمة دليلٌ لغطيٌ مطلق، أو لا يكون المتكلم في مقام البيان). وعليه، ففي مقام الإثبات وبعد تحقق شروط الإطلاق، يكون حمل الأمر بال موضوع على النفسية حملًا منضبطًا ومعقولًا، وهو بذلك يمثل بديلاً صحيحاً عن المسلك غير الناتم المتمثل في التمسك بإطلاق الهيئة.

ولكي يتضح المبدأ بشكل أعم، وبقطع النظر عن بحث النفسي والغيري، نقول: لو أن المولى أمر بفعلٍ فقال: «أكرم زيداً»، ودار الأمر عندنا بين كون هذا الإكرام مشروطاً بقيدٍ خاص - كلبس ثوبٍ معينٍ مثلاً - وعدهمه، فإن المرجع في مقام الإثبات هو التمسك بـ«إطلاق المادة»، والقاعدة المتقررة حينئذٍ هي أن الأصل هو عدم الاشتراط. وتوضيح ذلك: أن مادة «الإكرام»، لكونها قد أُلقيت في مقام البيان على نحو اللحاظ الاستقلالي ولم يذكر لها قيدٌ، فإن مقتضى مقدمات الحكمة أن ينعد لها ظهورٌ في تعلق الحكم بنفس طبيعتها ومجرد حقيقتها، لا بـ«الإكرام المقيّد» بشرطٍ زائد. وهذه قاعدةٌ كليّةٌ تجري في سائر الواجبات (الصلاحة والصوم والحج ونظائرها): فمتي ما دار الأمر في شرطية أمرٍ ما لواجبٍ، مما لم يقم دليلاً معتبراً علىأخذ ذلك الشرط، فإن إطلاق مادة ذلك الواجب يفيد عدم الاشتراط. ومن الطبيعي أنه حيّثما قام دليلٌ لغطيٌ مقيّدٌ أو قرينةٌ معتبرةٌ على الشرطية - كنحو قوله تعالى: «إن استطعتَ» في باب الحج، أو أدلة شرطية الطهارة للصلاحة - فإن تلك القرينة هي التي تقيد الإطلاق، ويرفع اليد حينئذٍ عن أصلية عدم الاشتراط.

أصالة الإطلاق اللغطي في المادة وحجية لوازمهما العرفية

إن الأصل الذي هو مناط البحث والاتقاء في هذا المقام هو «أصالة الإطلاق اللغطي»، لا الاستصحاب. ومرادنا بذلك هو أن المولى، حينما ألقى المطلوب في الخطاب، قد ألقاه مطلقاً ولم يقيّده بقيدٍ خاص؛ وعليه، فإن أصالة الإطلاق هي التي تتکفل بنفي ذلك القيد المدعى. وإنما تصل النوبة إلى الأصول العملية (ال LIABILITY من القيود الزائدة) عند تعذر التمسك بالإطلاق فحسب (كان لا يكون ثمة دليلٌ لغطيٌ مطلق، أو يكون الخطاب مجملًا).

والآن، لو أجري هذا الأصل في مادة واجبٍ وقع التردد في كونه نفسياً أو غيرياً، لاتضحت الثمرة بجلاء. ومورد الابتلاء هو «ال موضوع»: فلو كان الموضوع واجباً غيرياً، لكن وجوبه مترشحاً من وجوب الغير (وهو الصلاة)، ولكن مأخوذاً بوصفه قيداً شرعياً للصلاحة. وهنا تُجري أصالة الإطلاق في مادة «الصلاحة» (في خطاب «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ»). وبمقتضى هذا الإطلاق، لا تكون الصلاة مقيّدةً بشرطٍ هو الموضوع. واللازم العرفي والعادي لنفي هذا الاشتراط هو أن لا يكون للموضوع وجوبٌ غيريٌ بالنسبة إلى الصلاة، وأن يكون وجوبه بالتبع نفسياً؛ إذ إن الجمع بين «نفي شرطية الموضوع للصلاحة» وبين «كون وجوب الموضوع غيرياً بالنسبة إليها» يُعدُّ في العرف أمراً محالاً.

وهذه النتيجة ليست «لازماً شرعاً اصطلاحياً» حتى تقع في معرض البحث عن «مثبتات الأصول العملية»، بل هي «لازمٌ عرفي/عادي» لنفي الاشتراط؛ ومن بين أن «مثبتات الأصول اللغافية» حجّةً بأجمعها (إن النزاع - إن كان - إنما هو في مثبتات الأصول العملية، ونحن قد قررنا حجيتها في محلها أيضاً). وعليه، فبتحقق شروط الإطلاق في مادة ذي المقدمة، يثبت نفي الشرطية، وتترتب عليه نفسية الوجوب باللوازم العرفية. ومتي ما قامت قرينة معتبرة على الشرطية، فإن تلك القرينة هي التي تقيد الإطلاق وتنقل الحكم إلى الغيرية. والعلة في حجية مثبتات الأصول اللغافية هي أن هذه الأصول تُعدُّ من قبيل الأamarات.

بناءً على المبني الذي ارتضيـناه، فحيثما أُجـريت أصـالة الإـطلاق في مـادـة «الـصلاـة» (لا فيـ الـهـيـةـ)، تـرـبـتـ عـلـىـ ذـلـكـ نـتـيـجـاتـ وـاضـحـتـانـ:

1- عدم اشتراط الصلاة بالوضوء: وبعد إـحـراـزـ مقـامـ الـبـيـانـ وجـريـانـ مـقـدـمـاتـ الـحـكـمـ، وـحـيـثـ إـنـ الشـارـعـ لمـ يـذـكـرـ قـيـدـ «الـوضـوءـ» لـمـادـةـ الصـلاـةـ، فإـنـ إـطـلاقـ المـادـةـ يـنـعـدـ لـهـ ظـهـورـ فيـ أـنـ الصـلاـةـ غـيرـ مـقـيـدـ بـهـذـاـ القـيـدـ.

2- نـفـيـ عنـوانـ الـوـجـوبـ الغـيرـيـ لـلـوـضـوءـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ الصـلاـةـ، وـبـالـتـبـعـ إـثـبـاتـ النـفـسـيـ: إـنـ الـلـازـمـ الـعـرـفـيـ لـنـفـيـ شـرـطـيـةـ الـوـضـوءـ لـلـصـلاـةـ هوـ أـنـ لـاـ يـكـونـ وـجـوبـ الـوـضـوءـ غـيرـيـاـ بـالـنـسـبـةـ إـلـيـهاـ. وـهـذـهـ النـتـيـجـةـ الثـانـيـةـ إـنـمـاـ هيـ «لـازـمـ عـرـفـيـ» لـنـفـيـ الـاشـتـراـطـ، لـاـ «لـازـمـ شـرـعـيـ مـصـطـلـحـ»؛ وـمـنـ المـقـرـرـ أـنـ مـثـبـاتـ الـأـصـولـ الـلـفـظـيـةـ حـجـةـ.

عـلـىـ أـنـ حـمـلـ الـأـمـرـ عـلـىـ النـفـسـيـ بـهـذـهـ الطـرـيـقـةـ مـقـيـدـ بـالـشـرـوـطـ الـمـعـرـوـفـةـ، وـهـيـ: 1- الـعـلـمـ بـالـوـجـوبـ الـنـفـسـيـ لـذـيـ الـمـقـدـمـةـ (وـهـيـ الـصـلاـةـ) فـيـ ذـلـكـ الـمـوـرـدـ بـالـخـصـوـصـ. 2- كـوـنـ اـحـتمـالـ التـقـيـيدـ شـرـعـيـاـ، لـاـ نـاـشـئـاـ عـنـ تـوـقـفـ تـكـوـينـيـ. 3- عـدـمـ اـتـصـالـ دـلـيلـ الـأـمـرـ بـالـمـقـدـمـةـ بـدـلـيلـ ذـيـ الـمـقـدـمـةـ عـلـىـ نـحـوـ يـوـجـبـ سـرـيـانـ الـإـجـمـالـ. 3- كـوـنـ دـلـيلـ ذـيـ الـمـقـدـمـةـ دـلـيـلـاـ لـفـظـيـاـ مـطـلـقاـ تـجـرـيـ فـيـ مـقـدـمـاتـ الـحـكـمـ. فـبـتـحـقـقـ هـذـهـ الشـرـوـطـ، يـعـدـ التـمـسـكـ بـإـطـلاقـ المـادـةـ مـسـلـكاـ مـعـتـبـراـ لـنـفـيـ الـشـرـطـيـةـ وـاسـتـنـتـاجـ النـفـسـيـةـ.

كـفـاـيـةـ أـحـدـ إـطـلاقـيـنـ فـيـ إـثـبـاتـ النـفـسـيـةـ: تـأـيـيدـ الـمـحـقـقـ الـخـوـيـ لـمـبـنـيـ الـمـحـقـقـ الـنـائـيـ

جـرـيـاـ عـلـىـ مـبـنـيـ الـمـحـقـقـ الـنـائـيـ، يـصـرـحـ السـيـدـ الـخـوـيـ (قـدـسـ سـرـهـ) فـيـ «ـالـمـاحـاضـرـاتـ» بـأـنـ الـكـفـاـيـةـ فـيـ مـقـامـ إـثـبـاتـ النـفـسـيـةـ إـنـمـاـ هيـ بـ«ـأـحـدـ إـطـلاقـيـنـ»؛ أـيـ أـنـهـ لـوـ أـحـرـزـ الـمـكـلـفـ أـحـدـ إـطـلاقـيـنـ، لـتـحـصـلـتـ نـتـيـجـةـ كـوـنـ التـكـلـيفـ نـفـسـيـاـ، وـلـاـ حـاجـةـ إـلـىـ إـحـراـزـهـمـاـ مـعـاـ. وـبـبـيـانـ أـدـقـ: فـإـنـ جـرـيـ «ـإـطـلاقـ هـيـةـ الـأـمـرـ» (بـنـاءـ عـلـىـ مـبـنـيـ الـذـيـ يـرـىـ لـلـهـيـةـ إـطـلاقـاـ)، فـإـنـ سـكـوتـ الـخـطـابـ عـنـ قـيـدـ «ـلـلـغـيـرـ» يـنـعـدـ لـهـ ظـهـورـ فـيـ «ـعـدـمـ التـقـيـيدـ بـمـاـ يـفـيـدـ الـغـيـرـيـةـ»، وـيـفـيـدـ بـذـلـكـ النـفـسـيـةـ بـالـمـدـلـولـ الـمـطـابـقـيـ. وـإـنـ أـحـرـزـ «ـإـطـلاقـ المـادـةـ» (فـيـ دـلـيلـ ذـيـ الـمـقـدـمـةـ)، فـإـنـ الـأـصـلـ هـوـ «ـعـدـمـ الـاشـتـراـطـ»؛ وـنـفـيـ شـرـطـيـةـ الـوـضـوءـ لـلـصـلاـةـ لـازـمـهـ الـعـرـفـيـ هـوـ نـفـيـ غـيرـيـةـ وـجـوبـ الـوـضـوءـ بـالـنـسـبـةـ إـلـيـهاـ، وـبـالـتـبـعـ إـثـبـاتـ نـفـسـيـةـ.

وـالـثـمـرـةـ الـعـمـلـيـةـ الـمـتـرـتـبـةـ عـلـىـ هـذـهـ التـقـرـيـرـ هـيـ أـنـهـ فـيـ مـوـارـدـ مـنـ قـبـيلـ نـسـبـةـ الـوـضـوءـ إـلـىـ الصـلاـةـ، فـمـتـىـ مـاـ لـمـ يـكـنـ إـطـلاقـ الـهـيـةـ فـيـ مـتـنـاـولـ الـيـدـ أـوـ وـقـعـ مـوـرـداـ لـلـمـنـاقـشـةـ، فـإـنـ إـطـلاقـ المـادـةـ – معـ توـفـرـ شـرـوطـ جـرـيـانـ مـقـدـمـاتـ الـحـكـمـ – يـكـفـيـ بـنـفـسـهـ إـثـبـاتـ الـمـطـلـوبـ. وـبـالـعـكـسـ، فـلـوـ تـعـدـرـ التـمـسـكـ بـإـطـلاقـ المـادـةـ لـاتـصـالـ الـأـدـلـةـ أـوـ لـفـقـدـانـ الدـلـيلـ الـلـفـظـيـ الـمـطـلـقـ، فـإـنـ إـطـلاقـ الـهـيـةـ (بـنـاءـ عـلـىـ مـبـنـيـ الـمـعـتـبـرـ) يـمـكـنـ أـنـ يـفـيـ بـالـغـرـضـ. وـمـنـ الـطـبـيعـيـ أـنـهـ فـرـضـ اـجـتمـاعـ كـلـاـ إـطـلاقـيـنـ، يـتـحـقـقـ تـقـوـيـ الـظـهـورـ فـيـ النـفـسـيـةـ. وـفـيـ فـرـضـ الـمـعـارـضـةـ مـعـ دـلـيلـ مـقـيـدـ، فـإـنـ مـقـتـضـىـ الصـنـاعـةـ الـأـصـولـيـةـ هـوـ تـقـدـيمـ الـمـقـيـدـ عـلـىـ الـمـطـلـقـ، وـيـرـفـعـ الـيـدـ حـيـنـيـذـ عـنـ الـظـهـورـ الـمـنـعـدـ فـيـ النـفـسـيـةـ. وـيـشـيرـ الـمـحـقـقـ الـخـوـيـ (قـدـهـ) إـلـىـ هـذـهـ مـبـنـيـ بـقـولـهـ:

فـلـاـ يـنـبـغـيـ الشـكـ فـيـ أـنـ مـقـتـضـىـ الـأـصـلـ الـلـفـظـيـ كـعـومـ أـوـ إـطـلاقـ هـوـ الـنـفـسـيـ، وـذـلـكـ لـأـنـ بـيـانـ وـجـوبـ الـغـيـرـيـ يـحـتـاجـ إـلـىـ مـئـونـةـ زـائـدـةـ باـعـتـارـ أـنـ قـيـدـ الـلـوـاجـبـ الـنـفـسـيـ، وـمـنـ الـواـضـحـ أـنـ إـطـلاقـ لـاـ يـفـيـ لـبـيـانـ كـوـنـهـ قـيـدـاـ لـهـ. وـعـلـىـ الـجـمـلـةـ فـالـتـقـيـيدـ يـحـتـاجـ إـلـىـ مـئـونـةـ زـائـدـةـ مـثـلـاـ لـوـ كـانـ لـقـولـهـ تـعـالـيـ (أـقـيمـوـ الـصـلاـةـ) إـطـلاقـ فـمـقـضـاهـ دـعـمـ تـقـيـيدـ الـصـلاـةـ بـالـطـهـارـةـ أـوـ نـحـوـهـاـ، فـالـتـقـيـيدـ يـحـتـاجـ إـلـىـ دـلـيلـ وـمـئـونـةـ زـائـدـةـ، وـإـطـلاقـ يـنـفـيـهـ وـلـازـمـ ذـلـكـ هـوـ اـنـ وـجـوبـ الـطـهـارـةـ الـمـشـكـوـكـ نـفـسـيـ لـاـ غـيـرـيـ. وـكـذـاـ إـذـاـ أـخـذـنـاـ بـإـطـلاقـ الـأـمـرـ بـالـطـهـارـةـ فـانـ مـقـضـاهـ وـجـوبـهـاـ مـطـلـقاـ أـيـ سـوـاءـ أـكـانـتـ الـصـلاـةـ وـاجـهـةـ أـمـ لـاـ، فـتـقـيـيدـ وـجـوبـهـاـ بـوـجـوبـ الـصـلاـةـ يـحـتـاجـ إـلـىـ دـلـيلـ وـقـدـ تـحـصـلـ مـنـ ذـلـكـ أـنـ يـمـكـنـ إـثـبـاتـ نـفـسـيـةـ الـوـجـوبـ بـطـرـيقـيـنـ:

(الأول) الأخذ بإطلاق دليل الواجب المشكوك كالصلوة مثلاً، ودفع كل ما يحتمل ان يكون قياداً له كالطهارة أو استقبال القبلة أو نحو ذلك و لازم هذا هو ان الواجب المحتمل دخله فيه كالطهارة مثلاً نفسياً، وهذا اللازم حجة في باب الأصول اللغوية (الثاني) الأخذ بإطلاق دليل الواجب المشكوك في كونه نفسياً أو غيرياً. و ذلك لأن وجوبه لو كان غيرياً فهو مشروط بطبيعة الحال بوجوب واجب آخر نفسياً، و ان كان نفسياً فهو مطلق و غير مقيد به، و عليه فإذا شك في انه نفسياً أو غيري فمقتضى إطلاق دليله و عدم تقييده بما إذا وجب شيء آخر هو الحكم بكونه نفسياً، و الفرق بين الإطلاقين هو ان الأول تمسك بإطلاق المادة، و الثاني تمسك بإطلاق الهيئة فإذا تم كلا الإطلاقين أو أحدهما كفى لإثبات كون الواجب نفسياً.[2]

والذى يبدو لنا أنَّ هذا الجمع المنهجى ينسجم مع المسلك الذى ارتضيناها سابقاً: فإنَّ مسلك المحقق النائينى (المبتنى على إطلاق المادة) تامٌ باستقلاله، وهو مصونٌ من الإشكالات الواردة على إطلاق الهيئة – بناءً على مبني "الكافية". وفي الوقت نفسه، فلو تم تبني المبني القائل بإمكان جريان الإطلاق فى الهيئة، لكن مبدأ «كفاية أحد الإطلاقين» مسلكاً عملياً وناجعاً فى مقام الاستنباط.

تطبيق أصلية عدم الاشتراط: من وجوب التعلم إلى الوضوء للزيارة

نعود الآن إلى المثال الذى طرحتناه فى مستهل هذه المباحث: فلو دار الأمر فى واجب ما بين كونه «نفسياً» أم لا – كـ«وجوب التعلم» – فإنَّ أصل ثبوت وجوب التعلم مما لا خلاف فيه، وإنما يقع النزاع فى كونه نفسياً أو غيرياً. فإذا لم تتم عندنا أدلة الطرفين، وبقينا في حيرة من أمرنا في كون تعلم الأحكام محل الابتلاء (الصلوة والصوم ونحوهما) نفسياً أو غيرياً، فإنَّ المقام يكون حينئذ هو مقام إعمال القواعد الإثباتية.

ومثال آخر: فلو ورد في رواية بشأن المشاهد المشرفة: «إذا دخلت فتوضاً» أو «إذا زرت فتوضاً»؛ وفرضنا أنه لم يثبت لزيارة السيدة المعصومة (سلام الله عليها) مثلاً صلاة خاصة، ففي مثل هذا الفرض، لو دار الأمر بين كون استحباب الوضوء «نفسياً» أو «غيرياً» بالنسبة إلى ركعتي صلاة الزيارة، فإنَّ هذا المسلك الإثباتي نفسه يكون جارياً في المقام. إذ إنَّ الزيارة نفسها مستحبة، ولم تؤخذ شرطية الوضوء لها في الدليل، كما لم تؤخذ الصلاة في دليلها أيضاً؛ وعليه، فلا يكتسب الوضوء عنوان الغيرية بالنسبة إلى الصلاة، ويكون استحبابه «نفسياً». وبيان آخر: فما لم يقم دليل لفظي على أخذ قيد الشرطية الشرعي بالنسبة إلى الصلاة، يثبت استحباب الوضوء على نحو الاستقلال.

المسلك الثالث: إطلاق المادة في نفس الواجب المشكوك ونسبته إلى النفسية

المسلك الثالث في إثبات النفسية هو أن نتمسك بإطلاق «نفس المادة» التي وقع وجوبها محل الترديد؛ أي نفس الفعل الذي يدور أمره بين كونه نفسياً أو غيرياً. ومثال الوضوء يجيء الفكرة: إذ يمكن لاحظ الوضوء من حيث «إيصاله إلى الصلاة» على نحوين: الوضوء الموصى إلى الصلاة، والوضوء غير الموصى إليها. فإذا ألقى الخطاب مادة «الوضوء» مطلقةً، صح القول: «الوضوء واجب سواء كان موصلاً إلى الصلاة أم لم يكن موصلاً». ولللازم من هذا الإطلاق هو أن تكون هيئة الأمر مقتضية للوجوب النفسي؛ إذ لو كان وجوب الوضوء غيرياً، لكان الواجب هو «خصوص الوضوء الموصى»، لا مطلق الوضوء.

فيحسب هذا التقرير، فإنَّ إطلاق مادة «الوضوء» نفسها من حيث اتصافها بالإيصالية، ينفي الغيرية وينتج النفسية. وهذه الصياغة – بوصفها تقريراً منطقياً – قد خطرت في أذهان بعض الأعلام، ومنهم الشهيد الصدر (رضوان الله تعالى عليه)، حيث يقول (قدره):

الثالث – التمسك بإطلاق المادة في الأمر بشيء كالوضوء مثلاً بالنسبة للحصة غير الموصولة منه و إثبات انه مصدق للواجب أيضاً فيثبت بالالتزام – بناء على ما سوف يأتي تحقيقه من ان الوجوب الغيري مخصوص بالحصة الموصولة فقط – أن هذا الواجب نفسي لا غيري.[3]

يرتكز هذا المسلك على أن تلحظ «الموصولة» بوصفها من القيود التي يمكن أخذها في «متعلق الأمر»، حتى يتکفل إطلاق المادة بنفيها أو إثباتها. فلو حالت الغيرية على أنها «تقييد للهيئة» (أي إن وجبت الصلاة وجب الوضوء)، لا «تقييد للمادة» (أي الوضوء الموصى)، فإن إطلاق مادة الوضوء بمفرده لا يكفي لنفي الغيرية. وعليه، ففي مقام الإثبات، حيثما قامت قرينة معتبرة على أن نسبة الوضوء إلى الصلاة هي من سُنن الشرطية الشرعية المتمثلة في «الموصولة» المأخوذة في المتعلق، أمكن لإطلاق مادة الوضوء حينئذٍ أن يعزز الظهور في النفسية من خلال نفي هذا القيد. وأما إذا أرجعت القرائن جهة الغيرية إلى «تقييد الهيئة» (أي كون وجوب الوضوء دائراً مدار وجوب الصلاة)، فإن التمسك المذكور لا يتم.

ومن الناحية الصناعية، فإن هذا المسلك، مقارنة بسلوك المحقق الثنائي (المبني على إطلاق مادة ذي المقدمة)، يتطلب حساسيةً أدقّ لكيفية تحليل القيد، ويفترق إلى إحراز «قابلية أخذ الموصولة في متعلق الوضوء». ولذا، ففي مقام التطبيق، يُنظر في كلا الظاهرتين: فإن تم إطلاق مادة «الوضوء» من حيث الموصولة، أنتج ذلك النفسية. وإلا، عدل إلى إطلاق مادة «الصلاحة» وتركيب الظاهرات. فالمتحصل هو أن المسلك الثالث يمكن أن يثبت النفسية – وذلك بإحراز قابلية تقييد المادة بوصف الموصولة، ومع فقدان القرينة على الخلاف. إلا أنه عند عدم إحراز ذلك، يبقى المسلك الأوثق هو التمسك بإطلاق مادة ذي المقدمة (على نحو عدم الاشتراط)، وأو تركيب الظاهرات في الدليلين.

المسلك الرابع: الفصل بين مقامي الثبوت والإثبات وأثره في تعين النفسية

يرتكز المسلك الرابع – الذي طُرِح لاحقاً استكمالاً لتقرير المحقق القوچاني – على الفصل الدقيق بين «مقام الثبوت» و«مقام الإثبات». وحاصل هذا التقرير هو التالي: في مقام الثبوت، فإن كلا العناوين، الواجب النفسي والواجب الغيري، يفترق إلى مؤونة زائدة وقيدٍ وجودي؛ أي أن كلاً منها يتمتع بخصوصية إيجابية زائدةٍ على طبيعة «الوجوب» بها يمتاز عن الآخر. وأما في مقام الإثبات: فالوضع مختلف؛ فإثبات النفسية لا يفترق إلى قيدٍ زائد في الخطاب، بل يكفي أن يكون المتكلم في مقام البيان ولا يذكر القيد المفید للغيرية (كنحو «لله غير» وما شاكله). فإن مجرد عدم ذكر هذا القيد يُعدُّ قرينةً عرفيةً على كون التكليف نفسياً. وببناءً على هذا التقرير، فإن محل نزاعنا إنما هو ناظرٌ إلى «مقام الإثبات»، لا إلى عالم الثبوت؛ وفي هذا النطاق بالذات تُعدُّ النفسية في غنىٍ عن المؤونة اللغوية. ويمكن أن يُخمن أن مراد الآخوند (في بعض تعبيره) كان ناظراً إلى هذه النكتة الإثباتية عينها.

نقد هذا التقرير

ومع ذلك كله، يبقى الجواب والنقد المتقدم قائماً: فمع أن محل النزاع هو مقام الإثبات، إلا أن النفسية هي الأخرى، بحسب نظر جماعةٍ من الأعلام – كإمام الخميني (قدس سرهما) – تفتقر إلى قيدٍ وجودي في مقام الإثبات أيضاً. وبيان ذلك: أن مجرد «عدم ذكر قيد الغيرية» لا يفيد في نهايته إلا «رفض القيد»، ولا ينهض بنفسه لإثبات العنوان الوجودي «لنفسه»، ما لم يُعَضَّد بقرائن معتبرة، لفظيةً كانت أو مقامية، أو يُسْتَند فيه إلى الانصراف وبناء العقلاة. وعلى هذا المبني، فإن عدم ذكر القيد لا يكفي بنفسه لإثبات النفسية، ولا بدّ من قيام قرينةٍ إيجابية. فالخلاصة التي تخلص إليها في هذا الوجه هي أن: الفصل بين مقامي الثبوت والإثبات يمهّد السبيل للاستفادة الإثباتية من «عدم ذكر القيد»، إلا أنه ما لم تقم قرينةً محكمة على النفسية، لا تتحصل نتيجةً قطعية. وعند تعذر قيام القرينة، تصل النوبة إلى المسالك البديلة (كالتمسك بإطلاق مادة ذي المقدمة أو تركيب الظاهرات)، وفي نهاية المطاف إلى الأصل العملي.

المسلك الخامس: اصالة التطابق بين مقامي الثبوت والإثبات

يرتكز الوجه الخامس في كلمات الشهيد الصدر (قدس سره) على قاعدةٍ أسس لها وأطلق عليها اسم «اصالة التطابق بين الثبوت

والإثبات». وبيانه (قده) هو:

الخامس – دعوى انه كلما دار الأمر في مقام الثبوت بين خصوصيتين و كانت كل واحدة منهما تناسب خصوصية في مقام الإثبات فأصالة التطابق بين مقامي الثبوت والإثبات تعين الخصوصية المناسبة مع عالم الإثبات. و من هذا الباب يقال: ان السكوت إثباتاً يناسب خصوصية الإطلاق اللحاظي أي لاحظ عدم القيود ثبوتاً فيما إذا أنكرنا الإطلاق الذاتي. و هذه الكبرى يدعى تطبيقها في المقام بتقرير: ان الوجوب الغيري تبعي و من أجل واجب آخر بخلاف الوجوب النفسي، و الأمر بشيء إثباتاً يناسب ان ذلك الشيء مأمور به أصلالة و لنفسه و لا يناسب أن يكون إيجابه لأجل شيء آخر، فمقتضى أصالة التطابق بين عالمي الثبوت والإثبات إرادة الوجوب النفسي، و لهذا يستفاد عرفاً ذلك من الأمر بشيء ابتداء و مطابقة.^[4] بلا حاجة إلى ملاحظة حيادية أخرى.^[5]

وببيان أجي: فإذا دار الأمر في عالم الثبوت بين خصوصيتين مميّزتين (النفسية والغيرية)، وكان لكلٍّ منها في عالم الإثبات «مظہر دلائی» يناسبه، فإنّ أصالة التطابق تقتضي أن يكون ذلك المظہر الدلالي في عالم الإثبات كاشفاً عن تلك الخصوصية بعينها في عالم الثبوت. وتطبيق هذا القانون في محل البحث هو كالتالي:

ثبوتاً: فإنّ النفسية والغيرية كليهما خصوصيتان وجوديتان زائدتان على طبيعة الوجوب. وإثباتاً: فإنّ الغيرية تُعرف بـ«ذكر القيد الربطي» (كنحو: «لغير»، أو التعليل بالآلية، أو القرائن الإرشادية الدالة على الشرطية)، وتعُرف النفسية بـ«عدم ذكر ذلك القيد» في مقام البيان. وعلى ضوء أصالة التطابق، فإذا سكت خطاب الشارع في مقام البيان عن ذكر القيد المفید للغیرية، فإنّ هذا السكوت يتناسب مع «عدم التقييد»، فيدلّ على أنّ المراد في عالم الثبوت أيضاً هو «عدم أخذ قيد الغيرية»؛ وبذلك، تتعین النفسية.

وضوابط جريان هذا القانون هي: 1- إحراز مقام البيان وجريان مقدمات الحكمة؛ إذ بدون ذلك، لا تكون لـ«السكوت» كاشفة عرفية. 2- تامة التقابل بين المظہرين الدلاليين في عالم الإثبات: فإنما «ذكر القيد الربطي» (وهو قرينة الغيرية)، وإنما «عدم ذكره» (وهو قرينة النفسية). 3- فقدان القرينة على الخلاف (لفظية كانت أو مقامية)، وعدم وجود قدر متيقنٍ يوجب التقييد.

والآخر العملي المترتب على ذلك هو: بذكر القيد الربطي، تثبت الغيرية. وبالسكوت في مقام البيان مع عدم وجود قرينة على الخلاف، تحرّز النفسية بملك التطابق. وهذا التقرير، في حقيقته، ليس إلا صياغةً منهجيةً ومنظمةً لمبدأ «الإطلاق المعين للنفسية»؛ غاية الأمر أنه يرتكز في بيانه على قاعدة التطابق، لا على مجرد نفي القيد. وفي الوقت نفسه، لا بد من مراعاة التتبّعيات المتقدمة: فالنفسية ثبوتاً عنوانٌ وجودي، وإنما يكون السكوت الإثباتي كاشفاً عنها حينما تحققت شروط مقام البيان وتكامل «التقابل بين المظہرين الدلاليين». وإلا، بقيت الحاجة إلى قرينة إيجابية قائمة.

وفي ذيل بيانه لـ«أصالة التطابق بين الثبوت والإثبات»، يضيف الشهيد الصدر (قدس سره) نكتةً محورية، وهي: أنه من هذا القبيل بالذات ما يُقال من أنّ السكوت في مقام الإثبات يناسب مع خصوصية الإطلاق اللحاظي؛ أي أنه يقتضي في مقام الثبوت لاحظ عدم القيد. والمراد من ذلك هو أنه إذا دار الأمر في مقام الثبوت بين خصوصيتين مميّزتين (النفسية والغيرية)، وكان لكلٍّ منها مظہر إثباتي يناسبه، فإنّ سكوت الشارع في مقام البيان – مع تحقق مقدمات الحكمة – يكون مطابقاً لـ«عدم أخذ القيد» في مقام الثبوت وكاشفاً عنه.

وعلى مبنانا، فإنّ هذا التقرير إنما يصحّ في إطار «الإطلاق اللحاظي» فحسب؛ وذلك لأننا لا نرتضي «الإطلاق الذاتي»، ونرى أنّ حقيقة الإطلاق قوامها لاحظ المتكلم في مقام البيان. وعليه، ثبوتاً: فإنّ النفسية والغيرية كليهما خصوصيتان وجوديتان زائدتان على طبيعة الوجوب. وإثباتاً: فإذا كان المتكلم في مقام البيان، وكان إمكان التقييد العرفي مفروضاً، ولم تكن ثمة قرينة متصلة أو منفصلة على الخلاف، فإنّ «السكوت» يناسب مع «الإطلاق اللحاظي» ويدلّ على عدم أخذ القيد. وبمقتضى «أصالة التطابق»،

فإنَّ «عدم التقييد» هذا في عالم الإثبات يكون كاشفاً عن قيد «النفسه» في عالم الثبوت، وتكون نتيجته العرفية في محل البحث هي النفسية.

ومع ذلك كله، نرى لزوماً للتنبيه على أمرين:

1- إنَّ هذا الكشف ناظرٌ إلى «نفي القيد»، وإنما يُؤول إلى النفسية حيثما استقامت قاعدة التطابق وانتفت القرينة الإيجابية على الغيرية. وإلا، فإنَّ مجرد السكوت لا يكفي لإثبات العنوان الوجودي «النفسه»، ويفتقر حينئذٍ إلى قرينةٍ متممةٍ (لفظيةً كانت أو مقامية، أو من قبيل الانصراف وبناء العقلا).

2- إنَّ وظيفة «أصالة التطابق»، بوصفها آليةً منهجيةً للربط بين «السكوت الإثباتي» و«عدم القيد الثبوتي»، إنما تتحقق بشروط مقدمات الحكمة نفسها. فلو احتلَّ أحد أركانها (كمقام البيان، أو إمكان التقييد، أو عدم القرينة)، سقط التطابق عن الحجية أيضاً. فالمتحصل هو أنَّ تقرير الشهيد الصدر، في أفق نفي القيد وعلى مبني «الإطلاق اللحاظي» – لا «الإطلاق الذاتي» – يقدم إطاراً منَّاً للكشف عن النفسية؛ وذلك شريطةً تامةً لاركان مقام البيان، وفقدان القرينة على الخلاف.

المسلك السادس: إثبات النفسية من طريق حكم العقلاء في تقرير الإمام الخميني

بعد أن اتضح أنَّ النفسية لا يمكن استفادتها مباشراً لا من إطلاق الهيئة ولا من إطلاق المادة – بما هو إطلاق –، ينفتح المسلك السادس المركز على تقرير الإمام الخميني (رضوان الله تعالى عليه) في «مناهج الأصول».[6] فبناءً على مبناه (قده) في تحليل صيغة الأمر، فإنَّ المدلول الوضعي للصيغة ليس إلا «البعث والتحرّك». إلا أنَّ هذا البعث نفسه يُعدُّ عند العقلاء «تماماً الموضوع» لـ«حكم العقلاء بوجوب الإطاعة». ومن هذا المسلك بالذات، يؤسّس الإمام (قده) لدلالة الأمر على الوجوب في مقام الإثبات: فالامر بذاته لا يفيد الوجوب، ولكنه، لكونه متضمناً للبعث المولوي، فإنَّ العقلاء يرون لزوم إطاعته، والشارع بدوره لم يردّع عن هذا البناء العقلائي. ويشير المرحوم الإمام (قده) إلى هذا المبني بقوله:

إذا شكَّ في كون الوجوب نفسياً تعيننياً أو مقابلاتها، فالظاهر لزوم الحمل عليها دون المقابلات؛ لأنَّ أمر المولى وبعثه بأيِّ دالٍّ كان – بلحظ أو إشارة أو غيرهما – تمام الموضوع عند العقلاء بوجوب الطاعة، ومعه يقطع عن المكلَّف – كما مرَّ في باب دوران الأمر بين الوجوب والاستحباب[7] – فإنَّ الهيئة وإن لم توضع إلَّا مجرَّد البعث والإغراء، وما ذكر ومقابلاتها خارجة عن مدلولها، لكن مجرَّد صدور الأمر عن المولى موضوع لوجوب الطاعة، فإذا تعلَّق أمر بشيء يصير حجَّةً عليه، فإذا عدل المكلَّف إلى غيره باحتمال التخييرية، أو تركه مع إتيان الغير باحتمال الكفائية، أو تركه مع سقوط الوجوب عن غيره باحتمال الغيرية، لا يكون معذوراً لدى العقلاء، لا لدلالة الهيئة وضعفاً على شيء منها؛ ولهذا لو أشار المولى بإتيان شيء يجب عقلًا إتيانه، والأعذار المتقدمة ليست موجَّهة، مع أنَّه لا وضع للإشارة.[8]

وعلى هذا الأساس، تثبت الخصوصيات الثلاث محل البحث على نحو الأصل الأولى:

1- النفسية: فإنَّ وجوب الإطاعة إنما يتعلَّق بـ«نفس الأمر الصادر»؛ أي أنَّ التكليف متوجَّهٌ إلى «هذا المأمور به بما أئمه مأمورٌ به»، لا من جهة تبعيته لوجوب تكليف آخر. وعليه، فما لم تقم قرينة على الآلية والارتباط الغيري، يكون منشأ الإلزام هو الأمر نفسه، ويكون الوجوب «النفسه». وعند قيام القرينة المفيدة للآلية، يُخصَّص هذا البناء العقلائي نفسه لصالح الغيرية.

2- التعينية: فإنَّ حكم العقلاء بلزم الامتثال إنما يستهدف المتعلقُ الخاص للمأمور به؛ فالقول بالبدليلة بين الأطراف يفتقر إلى مؤونة زائدةٍ وبيانٍ مستقلٍ. وعليه، فالأصل هو التعين، إلا أن ترد أدلة «أو» أو قرائن واضحة على التخيير.

3- العينية: فإن الخطاب المولوي، بحسب بناء العقلاء، متوجّهٌ إلى كل مكّلّفٍ بعينه، لا على نحو يكفي فيه امثال البعض. فالقول بالكافائية يفتقر إلى تصريح أو قرينةٍ مقاميةٍ معتبرة.

والثمرة المترتبة على هذا التقرير هي أننا، من دون أن نعتمد على المجرى كثير المناقشة لإطلاق الهيئة أو المادة، ننتقل من «مقام البعض» إلى «حكم العقلاء بلزوم الإطاعة»، ونستظهر بذلك الأصل الأولى القائم على النفسية والتعيين والعينية. وحيثما قامت القرائن اللفظية أو المقامة المعتبرة على الغيرية أو التخييرية أو الكافية، فإنَّ هذا البناء العقلائي نفسه يُخصَّص بمقدار دلالة تلك القرائن.

ولا بد من التنبيه على نكتتين:

1- إنَّ هذا المسلك ليس لفظياً محضاً؛ إذ إنَّ أساسه هو «بناء العقلاء على لزوم إطاعة المولى» وإمساء الشارع له. وعليه، فإنَّ حجيته منوطٌ بإحراز مولوية الأمر وكونه في مقام البيان المولوي.

2- إنَّ ما يُثبت بهذا الطريق إنما هو «أصل النفسية والتعيين والعينية» في مقام الإثبات؛ فورود أي قيدٍ معارض (كالتصرّح بالشرطية، أو البديلية، أو كفاية فعل البعض) يرفع ذلك الظهور العقلائي ويعيّن العنوان المقابل. وبهذا، يقدم تقرير الإمام (قده) مسلكاً عملياً وناجعاً يؤمّن النتائج المطلوبة من دون الحاجة إلى التمسك بالإطلاقات محل النزاع، وهو في الوقت نفسه منفتح تماماً على القرائن المخالفة. ونذكر بأنَّ هذا المسلك يرتكز على أنَّ أصل دلالة الأمر على الوجوب هو الآخر يستفاد من طريق حكم العقلاء.

و صلى الله على محمد و آله الطاهرين

-
- [1]- ضياء الدين عراقي، نهاية الأفكار (قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، 1417)، ج 1، 229.
- [2]- ابوالقاسم خوبي، محاضرات في أصول الفقه، با محمد اسحاق فياض (قم: دارالهادى، 1417)، ج 2، 199-200.
- [3]- محمد باقر الصدر، بحوث في علم الأصول، با محمود هاشمي شاهرودي (قم: موسسه دائرة المعارف فقه اسلامي بر مذهب اهل بيت عليهم السلام، 1417)، ج 2، 112.
- [4]- هذا راجع بحسب الحقيقة إلى التقريب الثالث و ان الواجب غير مقيد بأنه موصل إلى امر آخر و من دون ملاحظة هذا الفرق لا يبقى فرق بينهما في مقام الإثبات بلحظة ما يرجع إلى ما هو مدلول الأمر مادة و هيئة و اما حيثيات الأمر و الغرض منه فهو خارج عن المدلول اللفظي لدليل الأمر. نعم يمكن تطوير هذا الوجه بشكل يكون به فنيا و حاصله: ان الوجوب الغيري اما ان يكون على أساس المقدمية و التوقف التكويني او على أساس التقيد الشرعي و كل منهما خلاف الظاهر الأولى للأمر بشيء اما الأول فلأن ظاهر امر المولى بشيء ان محركيته تأسيسية لا تأكيدية اي ظاهر في ان المولى يتصدى بامرها هذا إلى تحصيله بحيث لو لاه لما كان يحصل و الأمر الغيري على تقدير إنشاء المولى له لا يكون تأسيسا لأنه لا تكون فيه داعوية و محركية و اما الثاني فلأنه لو أريد من الأمر بالقيد الإرشاد إلى القيدية فهذا من الواضح انه خلاف الظاهر و لو أريد انه إنشاء لإيجابه الغيري الكاشف عن القيدية في الرتبة السابقة حيث انه في طول التقيد يكون المقيد متوقفاً تكويناً على إيجاد قيده فإرادة مثل هذا الأمر الغيري إضافة إلى ما ذكرناه يرد عليه: انه في طول ملاحظة ذلك التقيد في الرتبة السابقة فنفس سكوت الخطاب عن التقيد قرينة عرفية على عدم إرادته و لهذا تحمل الأوامر بالقيود و الشرائط الشرعية على الإرشاد لا إنشاء.
- [5]- نفس المصدر، 113.
- [6]- وقبل الخوض في صميم التقرير، نرى من اللازم التنبيه على نكتةٍ مهمة، وهي أنَّ كتاب «مناهج الأصول» قد صيغ بصيغةٍ تعليميةٍ صريحة؛ فأسلوبه البياني يختلف اختلافاً منهجياً عن سائر الآثار التحقيقية الأخرى للإمام (قده) – كتاب البيع، وكتاب

الصلة، والمكاسب المحرّمة، وكتاب الطهارة. فـ«المناهج» هو متنٌ درسيٌ، يتميّز بهندسةٍ متماسكةٍ، وتبويبٍ واضحٍ للأقوال، وتعزيزٍ للروابط الاستدلالية، بما يخدم غرضي التدريس والتعلّم. ولقد أكّدنا مراراً على الطاقات التعليمية الكامنة في هذا المتن؛ ونذكر أننا في لقاءٍ بحضور المدير المحترم للحوزة العلمية، طالبنا بأن يُؤخَذ هذا المتن على محمل الجد ويوضع في صلب المنهج الدراسي.

فإنَّ «المناهج» يعكس بحقَّ «المدرسة الأصولية في قم» ضمن إطارٍ محكمٍ ومتكاملٍ، وهو في الوقت نفسه، يسبر أغوار تراث «مدرسة النجف» وقيمه تقبيماً نقدياً. وتكمّن مزيته في أنه، إلى جانب استعراضه وتحليله لآراء أساتذة مدرسة قم – كآية الله الحائري وأية الله البروجردي – فإنه يعرض وينقد على نحوٍ متوازن آراء المحققين النائيين والعربيين، ليخلص في نهاية المطاف إلى عرض «المختار» مدعماً بالبرهان.

وعلى سبيل المقارنة، فمع أنَّ مباحث الشهيد الصدر (رضوان الله تعالى عليه) تزخر بالابتكارات العميقية والمسالك المنهجية الفريدة، إلا أنَّ الإحالة المباشرة إلى آراء مدرسة قم فيها قليلة، وتكون أغلب النقولات فيها من حلقة النجف العلمية (كتاليفات المحقق العراقي وحاشية المحقق الأصفهاني على الكفاية). أما «المناهج»، فعلى العكس من ذلك، فإنَّه يقدم رصداً شاملًا للمدرستين معاً، وهو من هذه الحيثية يتمتع بمزاياً خاصة تؤهله ليكون ضمن المنهج الدراسي الحوزي.

وعليه، فإنَّ «مناهج الأصول»، بحسب نظرنا، هو متنٌ جامعٌ ومعتبر، صيغ بقصد أن يكون «متناً دراسياً شاملاً»، وإنْ قابلية ليكون متناً رسمياً في مراحل السطوح العليا والبحث الخارج بينةً وجلية. نعم، لقد وُجِدت حلقاتٌ وملزماتٌ دراسيةٌ أخرى، ولكنَّ منها مزاياً؛ إلا أنَّ الشرط الجوهرى في المتن الدراسي الجامع هو أن يجمع آراء المدارس الرئيسية، وأن يتناولها بالنقد والتحليل، وأن يقدّم في نهاية المطاف خلاصةً كاشفةً ومنهجيةً؛ وهذا الشرط قد تحقّق في «المناهج» على أتم وجه.

[7] - تقدّم في الصفحة ١٩٨-١٩٩.

[8] - روح الله خميني، مناهج الوصول إلى علم الأصول (قم: موسسه تنظيم ونشر آثار امام خميني (ره)، ١٤١٥)، ج ١، ٢٢٣.

المصادر

- الصدر، محمد باقر. بحوث في علم الأصول. با محمود هاشمي شاهرودي. ٧ ج. قم: موسسه دائرة المعارف فقه اسلامي بر مذهب أهل بيته عليهم السلام، ١٤١٧.
- خميني، روح الله. مناهج الوصول إلى علم الأصول. قم: موسسه تنظيم ونشر آثار امام خميني (ره)، ١٤١٥.
- خوبي، ابوالقاسم. محاضرات في أصول الفقه. با محمد اسحاق فياض. ٥ ج. قم: دارالهادى، ١٤١٧.
- عراقي، ضياء الدين. نهاية الأفكار. ٤ ج. قم: جماعة المدرسین في الحوزة العلمية بقم، ١٤١٧.